



النسخة المعدة للإلقاء

التحديات العالمية في 2012

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

برلين، 23 يناير 2012

مساء الخير. يشرفني أن أكون هنا في ألمانيا، في مدينة برلين العظيمة. فهذا البلد يضطلع بدور حيوي في أوروبا، وفي الاقتصاد العالمي، وعلى الساحة العالمية. ولا يمكن التوصل إلى حل للأزمة الاقتصادية بدون مشاركة ألمانيا، كما أن عدم إيجاد حل للأزمة سوف يؤدي بدوره إلى إلحاق الضرر بألمانيا، الدعامة الاقتصادية لمنطقة اليورو. ولا أرى أن هناك مكانا أكثر ملاءمة لكي أوضح وجهة نظري هذه من "المجلس الألماني للعلاقات الخارجية"، الذي ظل متصدرا المناقشات حول الدور الذي تضطلع به ألمانيا في العالم على مدار الخمسين سنة الماضية.

وقبل أن استطرده في حديثي، اسمحوا لي أن أشيد بالجهود الدؤوبة لصديقي العزيزين المحترمين المستشارين "ميركل" والوزير "شويله" في إطار سعيهما لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

وبينما تطوي صفحة عام حافل بالاضطرابات، شهد أحداثا سلبية كثيرة كانت متوقعة الحدوث، ينظر الكثيرون حاليا إلى المستقبل بتخوف وتشاؤم، ويساورهم القلق إزاء عدم اليقين السائد في التوقعات الاقتصادية، وتناقص فرص العمل، وتزايد عدم المساواة. ويشعرون بالقلق أيضا إزاء طبيعة المستقبل الذي ينتظر أبناءهم.

ومما لا شك فيه أن تنبؤاتنا للنمو في معظم أنحاء العالم سيتم تعديلها بالتخفيض، في إطار تقرير الآفاق الاقتصادية الذي يصدره الصندوق غدا. وحتى هذه التنبؤات المخفضة تفترض انتهاء مسار للسياسات البناءة وهو أمر غير مؤكد على الإطلاق.

فعدم اليقين السائد في عدد كبير جدا من البلدان يتسبب في كبح الطلب وتقييد الرغبة في الإقراض. ولا تزال تركبة أعباء الديون العامة والخاصة مستمرة في إلحاق الضرر بالتوقعات الاقتصادية. وتظل الهشاشة هي السمة العامة للنظام المالي العالمي.

وفي عالمنا المترابط، تواصل هذه القوى تأثيراتها المتبادلة عبر الحدود. فقد انخفضت التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات الصاعدة، ويُتوقع تباطؤ النمو حتى في أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي حيوية. وتعرض البلدان منخفضة الدخل للمخاطر بصفة خاصة.

ولكن قبل أن نغرق في موجة أخرى من التشاؤم الجماعي، الذي يكتسب حاليا صبغة عالمية أشبه بالرياضة العالمية، اسمحوا لي أن أطرح سؤالاً بسيطاً - لماذا ساءت الأوضاع بهذا الشكل في عام 2011؟

من رأيي أن ذلك الأمر لم يكن نتيجة جرح جديد في جسد الاقتصاد العالمي. بل كان مدفوعا بضعف العزم الجماعي على التوصل إلى حل تعاوني. فقد شهد عام 2011 الكثير من البدايات الزائفة وأنصاف الحلول - ليس فقط في أوروبا، بل وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وما تعرضت له من مأزق الحد الأقصى للديون.

وببساطة، أرى أن صانعي السياسات تركوا جرحا قديما يزداد تقرحا، ومن ثم تسببوا في تدهور الأوضاع.

وإذا ما نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية، يمكننا أن نجزم بأن عام 2012 سيكون عام شفاء الجراح. لكن الأمر أشبه بما جاء على لسان "أبقراط" منذ زمن طويل، حيث قال: "إن الشفاء يحتاج للوقت، وإن كان يحتاج في بعض الأحيان أيضا إلى فرصة".

واليوم، ينبغي أن تكون هذه الفرصة من صنع أيدينا، وإلا وجدنا أنفسنا ننزلق إلى "لحظة الثلاثينات"، وهي تلك اللحظة التي تتحطم فيها دعائم الثقة والتعاون وتعود البلدان إلى الانغلاق على نفسها. إنها لحظة تؤدي في نهاية المطاف إلى الدخول في دوامة هبوطية تبتلع العالم بأسره.

لكنني ما زلت متفائلة، فأنا مؤمنة بأننا نستطيع أن نتجنب حدوث مثل هذا السيناريو. وأقول ذلك لسبب بسيط، أننا نعرف ما ينبغي عمله. وهذا هو صميم رسالتي اليوم إليكم - على الرغم من أن الآفاق الاقتصادية لا تزال مثيرة للقلق العميق، فإن هناك سبيلا للنجاة. ولا بد للعالم الآن أن يجد لديه الإرادة السياسية للقيام بما يدرك ضرورة القيام به.

واسمحوا لي أن أعرض العناصر الرئيسية لمسار السياسة في المرحلة المقبلة، في ثلاثة محاور عامة:

- أولاً، المسار بالنسبة لمنطقة اليورو.

- ثانياً، الدور المنوط ببقية العالم.
- ثالثاً، دور صندوق النقد الدولي ومسؤوليته على وجه التحديد.

السياسات في منطقة اليورو

سوف أبدأ بأوروبا، فهي في قلب المخاوف الراهنة - ليس فقط بسبب ما تمثله من مشروع تاريخي وإنما، وهو الأهم، بسبب الروابط التجارية والمالية الوثيقة التي تربط بقية بلدان العالم بها.

وفي محاولة لتفهم أزمة أوروبا والتعامل معها، أود أن أقر بصراحة بما حققته منطقة اليورو حتى الآن في إطار التعامل مع الواقع الجديد الذي تواجهه.

لقد أنشأت بلدان منطقة اليورو شبكة أمان عبر الحدود مع "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" (EFSF) ووضعت الخطوط العريضة لشبكة مماثلة دائمة مع "آلية الاستقرار الأوروبية" (ESM) - منذ عامين فقط، وكان ذلك بمثابة إنجاز غير تقليدي. فقد اتبعت منهاجاً متناغماً لإعادة رسملة البنوك، وأنشأت مجلساً للمخاطر النظامية. وقد بدأ تنفيذ إصلاحات الحوكمة بغية ضبط أوضاع المالية العامة على نحو أقوى وأكثر فعالية، كما تواصلت البلدان المنفردة اتخاذ الإجراءات المتشددة من أجل كبح العجز في المالية العامة. وإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي الأوروبي بضخ كميات ضخمة من الموارد لتوفير السيولة للبنوك على المدى الطويل.

ولا بد من الاعتراف بهذه الخطوات الكبرى. لكنني لن أكون أول من يرى أن هذه التحركات تشكل أجزاء، مجرد أجزاء، من الحل الشامل. وهناك الكثيرون داخل أوروبا ممن يؤكدون وجهة النظر هذه بقوة متزايدة.

لذا اسمحوا لي أن أ طرح رؤيتي حول ما تبقى من عمل ينبغي القيام به. هناك ثلاثة أمور حتمية ينبغي مراعاتها - تقوية النمو، وتعزيز جدران الحماية، وتعميق التكامل.

أولاً، تقوية النمو: ينطوي هذا الأمر على عدد من الأبعاد.

في ظل التباطؤ الحاد لاقتصاد منطقة اليورو في الوقت الحالي، يواصل التضخم تراجعاً مع وجود احتمال كبير بأنه سينخفض كثيراً عن المستوى المستهدف في العام القادم، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الديون وإلحاق ضرر أكبر بالنمو. وسوف يكون من الضروري تنفيذ المزيد من تدابير التيسير النقدي في الوقت المناسب للحد من مثل هذه المخاطر.

والمقصود بتقوية النمو أيضاً هو الحيلولة دون توقف عجلة العمل في البنوك، مما يؤدي إلى انكماش الائتمان في مواجهة ضغوط السوق. فينبغي أن ينصب تركيز الحلول على رفع مستويات رأس المال - وليس تقليص القروض - باعتبارها السبيل إلى تعزيز نسب رأس المال. ومن الأمور بالغة الأهمية أيضاً الحفاظ على أوضاع التمويل المنتظمة.

وعلى صعيد المالية العامة، فإن اللجوء إلى تخفيضات الموازنة في مختلف القطاعات ومختلف أنحاء القارة لن يؤدي إلا زيادة الضغوط المؤدية إلى الركود. وصحيح أن هناك العديد من البلدان التي ليس أمامها خيار سوى تشديد أوضاع المالية العامة، تشديدا حادا وسريعا. لكن هذا الأمر لا يسري على جميع البلدان. فهناك مجموعة كبيرة من البلدان الرئيسية التي يمكن أن تتبع نهجا أكثر تدرجا في ضبط أوضاع المالية العامة. وينبغي السماح بحرية عمل أدوات الضبط التلقائي، التي تسمح بانخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع مستويات الإنفاق عند ضعف الاقتصاد. ويتعين على البلدان التي لديها مساحة كافية لتنفيذ السياسات أن تدعم هذه الجهود المشتركة عن طريق إعادة النظر في وتيرة التصحيح المخطط اتباعها في العام الجاري.

وهناك بعض البلدان لا يزال عليها بذل الكثير من الجهود لتعزيز قدراتها التنافسية وإمكانات النمو. ولتحقيق هذا الهدف، هناك أهمية قصوى لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بغض النظر عما إذا كان تأثيرها المحتمل على المدى المتوسط أم البعيد. فاستمرارية أوضاع المالية العامة، حسبما تعلمنا من التجارب، تعتمد في نهاية المطاف على توليد نمو على المدى الطويل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز جدران الحماية. وبدونها نجد أن بلدانا مثل إيطاليا وإسبانيا، القادرة أساسا على سداد ديونها، وقعت في برائن أزمة الإعسار بسبب تكاليف التمويل غير الطبيعية. وسوف يكون لذلك الأمر انعكاسات خطيرة على استقرار النظام المالي. ومن العوامل المساعدة الكبيرة في هذا الشأن إضافة موارد عينية ضخمة لما هو متاح في الوقت الراهن، عن طريق دمج "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" في "آلية الاستقرار الأوروبية" وزيادة حجم "آلية الاستقرار الأوروبية" ووضع جدول زمني واضح وموثوق لتفعيل دورها. وسوف يكون من الضروري أيضا قيام البنك المركزي الأوروبي بتوفير دعم السيولة اللازم لتحقيق الاستقرار في التمويل المصرفي وأسواق السندات السيادية.

وينبغي لنا كذلك كسر هذه الحلقة المفرغة التي تتعاقب فيها الآثار السلبية المتبادلة بين البنوك والكيانات السيادية. ولا يتحقق ذلك في جهة دون الأخرى. فمن شأن تقوية البنوك، بما في ذلك عن طريق استعادة مستويات رأس المال الكافية، أن يوقف انتقال الآثار السلبية من البنوك إلى الكيانات السيادية من خلال ارتفاع المديونية أو الالتزامات الاحتمالية. ومن شأن استعادة الثقة في الديون السيادية أن يساعد البنوك، نظرا لأنها من الجهات المهمة الحائزة لمثل هذه الديون وتستفيد بطبيعة الحال من الضمانات الصريحة أو الضمنية من الكيانات السيادية.

ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن نقطتي الثالثة - تعميق التكامل. فالأزمة إلى حد ما هي أزمة تكامل غير مكتمل. فالأساسيات على مستوى منطقة اليورو تبدو سليمة، فالحساب الجاري متوازن والتضخم وعجز الموازنة منخفضان. لكن منطقة اليورو لا تتعامل مع الاختلالات الداخلية على نحو سليم. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن للسوق المالية الموحدة أن تعتمد على أطر قانونية ومؤسسية تعمل على أساس وطني غير متماثل.

ولكسر حلقة الآثار المترتبة السلبية بين الكيانات السيادية والبنوك، يتعين علينا زيادة اقتسام مخاطر الجهاز المصرفي عبر الحدود. وعلى المدى القريب، فإن توافر تسهيل شامل لعموم منطقة اليورو قادر على الحصول على حصص ملكية مباشرة في البنوك سيساعد على كسر هذه الحلقة. وفي مرحلة لاحقة، سوف يتعين دعم الاتحاد النقدي من خلال التكامل المالي في شكل رقابة موحدة، وهيئة واحدة ذات عنصر دعم مشترك لتسوية أوضاع البنوك، وصندوق واحد لتأمين الودائع.

ومنطقة اليورو في حاجة أيضا إلى مزيد من التكامل على مستوى المالية العامة - فلا مبرر للاستمرار في انتهاج سبع عشرة سياسة مالية مستقلة تماما جنبا إلى جنب مع سياسة نقدية واحدة. والمنطقة في حاجة إلى أحد أشكال اقتسام مخاطر المالية العامة لتكميل "الميثاق المالي" الذي أبرمته، مما يفسح المجال أمام تقديم الدعم المشترك قبل أن يتطور التخلخل الاقتصادي الذي ينشأ في أحد البلدان ويتحول إلى أزمة في المالية العامة والقطاع المالي تجتاح منطقة اليورو بأسرها.

ويمكن زيادة اقتسام المخاطر من خلال عدد من خيارات التمويل المتاحة، منها إصدار سندات أو أدون منطقة اليورو، أو كما اقترح "المجلس الألماني للمستشارين الاقتصاديين" إنشاء صندوق لاسترداد الديون. والاتفاق السياسي على إصدار "سند مشترك" كركيزة لاقتسام المخاطر من شأنه أن يساعد على إقناع الأسواق بتوافر مقومات استمرارية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي مستقبلا.

السياسات في بقية أنحاء العالم

وأنقل الآن إلى المجال الثاني واسع النطاق - وهو السياسات في بقية العالم. لقد أسهبت في الحديث عن أوروبا وحدها لأنها مركز الأزمة الراهنة ومن ثم فإن دورها رئيسي في سياق الآفاق العالمية. ولكن الاقتصادات الأخرى لها دور لا يقل أهمية في سبيل تحقيق نتيجة أفضل.

فالولايات المتحدة، أكبر اقتصادات العالم ومركز النظام المالي العالمي، عليها مسؤولية خاصة. نعم، إنها تتعافي ولكن بوتيرة متواضعة، وبينما البطالة آخذة في التراجع، فإنها لا تزال مرتفعة إلى حد غير مقبول.

ويجب إعطاء الأولوية القصوى على صعيد السياسة لتخفيف عبء ديون الأسر وللتعامل بشكل حاسم مع قضية الدين العام.

وفيما يخص الإسكان، لقد دعونا إلى إيجاد سبل لوضع الديون العقارية على مسار قابل للاستمرار، بما في ذلك وضع برامج لتيسير تخفيض الديون. وأنا أعني التعقيدات القانونية والسياسية ولكن الاستراتيجية الحالية لا تعمل على نحو مُرضٍ، ونحن في حاجة إلى التفكير من جديد.

وبالنسبة للدين العام، يتعين على صناعات السياسات في أمريكا التوصل إلى طريق للخروج من المأزق الحزبي، واستيعاب كل الوسائل المعقولة لتخفيض عجز الغد - بما في ذلك من خلال إصلاح نظام المستحقات وزيادة الإيرادات - دون التسبب في خفض مستوى اقتصاد اليوم.

ومن هنا أنتقل إلى الحديث عن اتجاه آخر باعث على القلق في نواح كثيرة - وهو النظر إلى سياسة المالية العامة كمسرحية أخلاقية عن الصراع بين الإسراف والمسؤولية. وكثيرا ما تُصاغ التعليقات حول السياسة والسوق باستخدام هذه العبارات. ومع هذا، كان موقف الأسواق نفسها إزاء التقشف المالي متسما بالازدواجية، فكان تارة يكافئه بتخفيض أسعار الفائدة، ويرتد تارة أخرى نحو تباطؤ النمو الضمني ويرفع أسعار الفائدة. ونكرر نصيحتنا: إن التدابير الموثوقة التي تعمل على تحقيق الوفورات وتثبيتها في المدى المتوسط من شأنها المساهمة في إيجاد حيز مالي يسمح بتحقيق النمو اليوم - من خلال السماح بمسار أبطأ للتقشف المالي.

وماذا عن البلدان والمناطق الأخرى؟

في اليابان، لا مناص من وضع خطة تقشفية موثوقة لتخفيض الدين العام في السنوات القادمة. ويتعين على اليابان أيضا إجراء إصلاحات لزيادة النمو على المدى الطويل.

أما البلدان التي تحقق فوائض في حساباتها الجارية، سواء المتقدمة أو الصاعدة، فعليها أيضا دور - تؤديه في الأساس بالتحول إلى الطلب المحلي لدعم النمو العالمي. وفي نهاية المطاف، لن ينكمش العجز العالمي إلا إذا انكمش الفائض.

وفي هذا الصدد، يمكن للصين أن تساعد ذاتها وتساعد الاقتصاد العالمي بالاستمرار في تحويل النمو بعيدا عن الصادرات والاستثمار وتوجيهه صوب الاستهلاك. ولتحقيق هذه الغاية، يتبادر إلى ذهني اتخاذ تدابير مثل دعم المالية العامة لاستهلاك الأسر والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، وتحرير النظام المالي، وكلها إصلاحات تبنتها الحكومة الصينية نفسها.

نقطة أخرى: لا يجب أن يفوتنا إدراج التنظيم المالي في جدول أعمال السياسة الاقتصادية. فليس في وسعنا ببساطة أن نستمر في ظل القطاع المالي الذي أدى بنا إلى الأزمة المالية العالمية. إننا نحتاج إلى نظام مالي أكثر أمانا واستقرارا، نظام يفيد الاقتصاد الحقيقي بدلا من أن يزرع استقراره. وبينما أحرز صناعات السياسات تقدما كبيرا، فلا يزال يتعين عليهم استكمال جدول أعمال الإصلاحات وضمن تنفيذ المعايير الجديدة على نحو متسق بين البلدان المختلفة.

دور صندوق النقد الدولي

وأنقل الآن إلى القضية الثالثة والأخيرة، وهي دور صندوق النقد الدولي.

من الواضح أن إيجاد مسار تعاوني يعني أنه يجب على جميع البلدان أن تعمل معا استنادا إلى تشخيص مشترك من أجل التوصل إلى حل مشترك.

وأحد الأدوار الرئيسية للصندوق هو تصميم علاقات الاعتماد المتبادل التي تربط بين البلدان والدفع نحو تحقيق نتيجة تعاونية.

لكن الصندوق يستطيع أن يقدم أكثر بكثير من التحليل والمشورة والنصح.

فالصندوق قادر أيضا على تقديم التمويل عند الحاجة. وأنا مقتنعة بأنه يجب علينا تعزيز قدرة الصندوق الإقراضية. والهدف من ذلك هو تكميل الموارد التي ستسهم بها أوروبا، غير أن الهدف أيضا هو تلبية احتياجات البلدان التي تعد بمثابة "المتفرج البريء" والمتأثرة بالعدوى في أي مكان في العالم. فالعالم الذي تسوده العولمة يحتاج إلى جدران حماية عالمية.

وتشير تقديراتنا إلى أن احتياجات التمويل المحتملة على مستوى العالم ستبلغ تريليون دولار العام القادم. ولكي يضطلع الصندوق بدوره، فسوف يهدف إلى تعبئة موارد إقراض إضافية تصل إلى 500 مليار دولار. ونحن نسعى في الوقت الراهن إلى استكشاف البدائل المتاحة والتشاور مع البلدان الأعضاء.

وبالإضافة إلى توفير الموارد، يستطيع الصندوق أيضا أن يتيح "آلية التزام" للحفاظ على السياسات السليمة عندما لا تكون هناك حاجة إلى التمويل. وطلب إيطاليا مراقبة الصندوق لسياساتها مثال جيد على ذلك.

أخيرا، ولأنه كان هناك الكثير من الكلام المرسل حول "عمليات إنقاذ أوروبية" خاصة، فأود أن أؤكد بضع نقاط. نحن نقدم التمويل لجميع أعضائنا، سواء منطقة اليورو أو غيرها. ونقتصر في تقديم القروض على البلدان المنفردة التي تطلب الدعم وتتعهد بالتزامات قوية على صعيد السياسات. ومع ذلك، فإن أي دعم نقدمه لبلدان منطقة اليورو يجب أن يركز على إطار سياسات واضح لمنطقة اليورو كلها. ومن أجل حماية موارد أعضائنا، فعلىنا مسؤولية تقديم القروض في وجود أوضاع مديونية قابلة للاستمرار. ودورنا هو حفز التمويل الخاص وليس أن نحل محله إلى أجل غير مسمى.

خاتمة

وختاما، خلاصة القول إنه رغم إدراكنا جميعا لما يجب عمله، فإنني مدركة أنه لا يوجد في كل ذلك شيء سهل. وأعي التحديات السياسية الجسيمة التي تواجه صناع السياسات.

وأنا أتفهم مشاعر الإحباط لدى الأوروبيين الذين بنوا هذا المشروع الرائع بعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية من حطام. وصحيح أن النتائج التي حققها الاتحاد النقدي لم تكن دائما صائبة، ولكن الأزمة المالية العالمية التي بدأت عبر

الأطلنطي جعلت مواطن ضعفه أشد وضوحا. وأنا أتفهم أيضا سبب شعور الأوروبيين بعدم وجود اعتراف كافٍ بالقرارات الصعبة التي اتخذوها.

وأتفهم أيضا مشاعر الإحباط في بقية أنحاء العالم. فما لبثوا أن تنفسوا الصعداء بعد أزمة 2008 حتى وجدوا الاضطرابات في أوروبا تدفع ما حققوه من تعافٍ ليحيد عن المسار الصحيح. إنهم يترقبون حلا لهذه الأزمة لا يبدو أنه سيأتي أبداً، في قارة يشعرون أنها غنية بما يكفي لتسوية مشكلاتها وحدها.

وأنا أتفهم مشاعر الألم في هذه البلدان الأوروبية التي يتعين عليها تصحيح أوضاعها، وصعوبة اقتسام العبء على نحو يحقق العدالة من المنظور الاجتماعي. ولكنني أفهم أيضا المشاعر في البلدان التي كانت مقتعدة، والآن يُطلب إليها مساعدة بلدان كان في مقدورها أن تتوخى مزيدا من الحرص في إدارة اقتصاداتها.

ولكن الأمر الذي يجب علينا جميعا أن نفهمه هو أننا نقف عند لحظة فارقة. فالأمر لا يتعلق بإنقاذ أي بلد واحد أو منطقة واحدة. إنها مسألة إنقاذ العالم من دوامة اقتصادية هبوطية، ومسألة تجنب لحظة من لحظات الثلاثينات من القرن العشرين، عندما تجتمع عناصر التقاعس والانفصال وجمود الأيديولوجية لتسبب انهيارا في الطلب العالمي.

وكلما طالبت فترة انتظارنا تفاقمت الأوضاع. والحل الوحيد هو أن نتحرك معا للمضي قُدُما. فمستقبلنا الاقتصادي كمجموعة مرهونة به.

وتدرك ألمانيا أكثر من غالبية البلدان الأخرى فضائل الإصرار على التضامن. فقد أظهرت من خلال تجربتها في انتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي ومن خلال اتحادها ما يمكن أن يتحقق من نتائج عندما يجتمع الجميع معا لخدمة الصالح العام. والعالم اليوم في حاجة إلى دور قيادي قوي تضطلع به ألمانيا، وقيام ألمانيا بهذا الدور يصب في صميم مصالحها.

وأخيرا دعوني أختتم بالاستشهاد بمقولة غوتيه: "المعرفة وحدها لا تكفي، لا بد أن يصاحبها التطبيق؛ والاستعداد وحده لا يكفي، فلا بد من العمل." وهذا هو التحدي أمامنا في العام القادم.

شكرا جزيلًا.